

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/803
2 December 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ١٣ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير اللجنة الثالثة (الجزء الأول)

المقررة : السيدة آني سانثوزو (اندونيسيا)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٣ ، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، بناء على توصية مكتبها ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون :

"تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

"(أ) تقرير المجلس ؛

"(ب) تقارير الأمين العام ؛

"(ج) تقارير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين".

وفي الجلسة ذاتها قررت الجمعية العامة أن تحيل الى اللجنة الثالثة الفصول التي نظر فيها من تقرير المجلس^(١) في إطار البنود المتعلقة بالموضوع من جدول الأعمال (أنظر A/C.3/42/3) .

(١) يصدر بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية

والأربعون ، الملحق رقم ٣ (A/42/3) .

٢ - وقررت اللجنة في جلستها ٢ ، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ، أن يجتمع الفريق العامل المعني بصياغة اتفاقية دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم خلال الدورة الثانية والأربعين .

٣ - وقررت اللجنة في جلستها ٢٧ ، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ، أن تدعو المقرررين الخاصين والممثلين الخاصين للجنة حقوق الانسان الى عرض تقاريرهم المقدمة في إطار البند ١٢ .

٤ - ونظرت اللجنة في البند ١٢ في جلساتها من ٥١ الى ٥٣ ومن ٥٥ الى ٦٤ ، المعقودة من ١٨ الى ٢٠ ومن ٢٣ الى ٢٥ و ٢٧ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . ويرد في المحاضر الموجزة المتعلقة بالموضوع عرض للمناقشة التي دارت في اللجنة (A/C.3/42/SR.51-53 و 55-64) .

٥ - وللنظر في هذا البند ، كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية :

(أ) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٧ (١) ؛

(ب) تقرير الأمين العام بشأن حالة اتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها (A/42/391) ؛

(ج) مذكرة من الأمين العام عن استراتيجية وسياسات مكافحة المخدرات (A/42/488) ؛

(د) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن تقديم المساعدة الى الطلاب اللاجئين في الجنوب الافريقي (A/42/496) ؛

(هـ) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الانسانية الى اللاجئين في جيبوتي (A/42/497) ؛

(و) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن تقديم المساعدة الى اللاجئين في الصومال (A/42/498 و Add.1) ؛

- (ز) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى المشردين في اثيوبيا
؛ (A/42/499)
- (ح) تقرير الأمين العام عن حقوق الانسان في جنوب لبنان (A/42/504) ؛
- (ط) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة العاجلة إلى العائدين بمحض
إرادتهم والمشردين في تشاد (A/42/506) ؛
- (ي) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق
الانسان في شيلي (A/42/556) ؛
- (ك) مذكرة من الأمين العام بشأن صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لمالغ
السكان الأصليين (A/42/568) ؛
- (ل) تقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان
؛ (A/42/612 و Add.1) ؛
- (م) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الممثل الخاص عن حالة حقوق
الانسان في السلغادور (A/42/641 و Corr.1) ؛
- (ن) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال
؛ (A/42/645)
- (س) تقرير الأمين العام عن حالة اللاجئين في السودان (A/42/646) ؛
- (ع) مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير المؤقت للممثل الخاص عن
حالة حقوق الانسان في جمهورية ايران الاسلامية (A/42/648) ؛
- (ف) تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي في ميدان مكافحة إساءة
استعمال المخدرات (A/42/658) ؛

- (ص) مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير المؤقت للمقرر الخاص عن مسألة حقوق الانسان في افغانستان (A/42/667) ؛
- (ق) رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة (A/42/67) ؛
- (ر) رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٧ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لليمن لدى الامم المتحدة (A/42/121) ؛
- (ش) رسالة مؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٧ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للسلفادور لدى الامم المتحدة (A/42/296-S/18873) ؛
- (ت) رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٧ موجهة الى الأمين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة للدانمرك لدى الامم المتحدة (A/42/402-S/18979) ؛
- (ث) رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الامم المتحدة (A/42/661) ؛
- (خ) رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الامم المتحدة (A/42/677) ؛
- (ذ) رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة (A/42/685) ؛
- (ض) رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة (A/42/690) ؛
- (أ١) رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الامم المتحدة (A/42/725) ؛

- (ب ب) رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الامم المتحدة (A/42/734 و Corr.1) ؛
- (ج ج) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بصياغة اتفاقية دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم (A/C.3/42/1) ؛
- (د د) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بصياغة اتفاقية دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم (A/C.3/42/6) ؛
- (ه هـ) رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة (A/C.3/42/8) ؛
- (و و) مذكرة من الامانة العامة تحيل بها نص مشروع القرار A/C.3/41/L.91 ، المعنون "تعزيز الاعتراف العالمي بحقوق الشعوب وتساويها وكرامتها وتعزيز الاحترام العالمي لها" (A/C.3/42/L.2) ؛
- (ز ز) مذكرة من الامانة العامة تتضمن نص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٨٧ ، المعنون "الحاجة الى تعزيز التعاون الدولي في ميدان حماية الاسرة ومساعدتها" الذي أوصيت الجمعية العامة باعتماده (A/C.3/42/L.5) ؛
- (ح ح) مذكرة من الامانة العامة تحيل بها نص مشروع المقرر A/C.3/41/L.80 ، المعنون "برنامج عمل اللجنة الثالثة" (A/C.3/42/L.8) .
- ٦ - وفي الجلسة ٥١ ، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، ادلى وكيل الامين العام لشؤون حقوق الانسان ببيان استهلالي (انظر A/C.3/42/SR.51) .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، ادلى وكيل الامين العام ، منسق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ببيان (انظر A/C.3/42/SR.51) .
- ٨ - وفي الجلسة ذاتها أيضا ، عرض المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان ، السيد فليكس إيرماكورا ، تقريره المؤقت عن حالة حقوق الانسان في افغانستان (A/42/667) ، المرفق) ، وعرض الممثل الخاص للجنة ، السيد رينالدو غاليندو بوهل ، تقريره المؤقت

عن حالة حقوق الانسان في جمهورية ايران الاسلامية (A/42/648 ، المرفق) ، وعرض الممثل الخاص للجنة ، السيد فوزي أنطونيو باستور ريد رويخو ، تقريره عن حالة حقوق الانسان في السلفادور (A/42/641 و Corr.1 ، المرفق) (انظر A/C.3/42/SR.51) .

٩ - وفي الجلسة ذاتها ، عرض أمين لجنة حقوق الانسان التقرير المتعلق بحالة حقوق الانسان في شيلي (A/42/556) ، بالنيابة عن المقرر الخاص للجنة ، السيد فرناندو فوليو خيمينيز (انظر A/C.3/42/SR.51) .

١٠ - وفي الجلسة ٥٢ ، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدلى المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان المعني بمسألة المرتزقة ببيان (انظر A/C.3/42/SR.52) .

ثانيا - النظر في المقترحات

الف - مشروع القرار A/C.3/42/L.50

١١ - في الجلسة ٥٨ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل زائير مشروع قرار (A/C.3/42/L.50) بعنوان "تقديم المساعدة الانسانية الى اللاجئين في جيبوتي" ، بالنيابة عن اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوليفيا ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا الإستوائية ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الغلبين ، قطر ، الكامبيرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موريشيوس ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، هايتي ، هندوراس ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

١٢ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت (انظر الفقرة ٢٠ ، مشروع القرار الاول .

باء - مشروع القرار A/C.3/42/L.61

١٣ - في الجلسة ٥٨ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل زائير مشروع قرار (A/C.3/42/L.61) بعنوان "تقديم المساعدة الى اللاجئين في الصومال" ، بالنيابة عن الأرجنتين ، الاردن ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر سليمان ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، الرأس الاخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساموا ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان سيراليون ، شيلي ، الصومال ، المين ، العراق ، عمان ، غامبيا ، غواتيمالا ، غينيا ، الفلبين ، قبرص ، قطر ، الكامبيرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كوت ديفوار ، كومتاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوى ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هندوراس ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان . وفيما بعد ، انضمت ترينيداد وتوباغو ، وزمبابوي الى مقدمي مشروع القرار .

١٤ - وقام ممثل زائير ، لدى عرضه مشروع القرار ، بتنقيحه شفويا على النحو التالي :

(أ) في الفقرة ٦ من المنطوق أدرجت عبارة "على النحو المناسب" بعد لفظة "يضمن" ، وحذفت الجملة الواردة في آخر الفقرة "وترجو من المفوض السامي ، في هذا المدد ، القيام بكل ما يمكن لإعادة البرامج الاصلية الى حجمها العادي" ،

(ب) في الفقرة ٧ من المنطوق ، أضيفت العبارة "مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين و" قبل عبارة "البنك الدولي" .

١٥ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا ، دون تصويت (انظر الفقرة ٣٠ ، مشروع القرار الثاني) .

جيم - مشروع القرار A/C.3/42/L.64

١٦ - في الجلسة ٥٨ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عرض ممثل زائير مشروع قرار (A/C.3/42/L.64) بعنوان "تقديم المساعدة العاجلة الى العائدين بمحض ارادتهم والى المرشدين في تشاد" ، بالنيابة عن أندونيسيا ، بوركينا فاسو ، تايلند ، تشاد ، توغو ، الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جيبوتي ، الرأس الاخضر ، رواندا ، زائير ، السنغال ، السودان ، شيلي ، الصومال ، الصين ، غابون ، غينيا ، فرنسا ، الكامبيرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كوت ديفوار ، الكونغو ، مالي ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، النيجر ، هايتي ، اليابان .

١٧ - وأدلى ممثلا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وزائير ببيانين (انظر A/C.3/42/SR.58) .

١٨ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت (انظر الفقرة ٣٠ ، مشروع القرار الثالث) .

دال - مشروع القرار A/C.3/42/L.65

١٩ - في الجلسة ٥٨ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل زائير مشروع قرار (A/C.3/42/L.65) بعنوان "حالة اللاجئين في السودان" ، بالنيابة عن الأرجنتين ، الاردن ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بنما ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سرى لانكا ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غواتيمالا ، غينيا ، فرنسا ، الغلبين ، قبرص ، قطر ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي ،

المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

وانضمت ، فيما بعد ، كولومبيا الى مقدمي مشروع القرار .

٣٠ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت (انظر الفقرة ٣٠ ، مشروع القرار الرابع) .

هاء - مشروع القرار A/C.3/42/L.73/Rev.1

٣١ - في الجلسة ٥٨ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل كولومبيا مشروع قرار منقحا (A/C.3/42/L.73/Rev.1) بعنوان "توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين" ، بالنيابة عن أندونيسيا ، أوغندا ، باكستان ، البحرين ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، تايلند ، جامايكا ، جزر سليمان ، جزر القمر ، رواندا ، ساموا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، عمان ، غابون ، غينيا ، الغلبين ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، موريتانيا ، اليمن .

٣٢ - وعقب بيان أدلى به ممثل أشيوبيا انظر (A/C.3/42/SR.58) ، إعتمدت اللجنة مشروع القرار المنقح دون تصويت (انظر الفقرة ٣٠ ، مشروع القرار الخامس) .

٣٣ - وفي الجلسة ٥٩ ، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدلى ممثل الصومال ببيان (انظر A/C.3/42/SR.59) .

واو - مشروع القرار A/C.3/42/L.74

٣٤ - في الجلسة ٥٨ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل كندا مشروع قرار (A/C.3/42/L.74) بعنوان "الذكرى الأربعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان" ، بالنيابة عن الأرجنتين ، إكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيرلندا ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، سري لانكا ، السنغال ، السويد ، فرنسا ، الفلبين ، كندا ، كوستاريكا ، لبنان ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

٢٥ - وعقب البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ومصر (انظر A/C.3/42/SR.58) اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت (انظر الفقرة ٣٠ ، مشروع القرار السادس) .

زاي - مشروع القرار A/C.3/42/L.75

٣٦ - في الجلسة ٥٨ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل زائير مشروع قرار (A/C.3/42/L.75) بعنوان "تقديم المساعدة الى اللاجئين والمشردين فسي ملاوي" ، بالنيابة عن أشيوبيا ، أوغندا ، بوتسوانا ، بوركينافاسو ، تشاد ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جيبوتي ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، الصومال ، الفلبين ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي .

٣٧ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت (انظر الفقرة ٣٠ ، مشروع القرار السابع) .

حاء - مشروع القرار A/C.3/42/L.79

٣٨ - في الجلسة ٥٨ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، باسم جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وبولندا مشروع قرار (A/C.3/42/L.79) بعنوان "حالة اتفاقية منع جريمة ابادة الاجناس والمعاقبة عليها" .

٣٩ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت (انظر الفقرة ٣٠ ، مشروع القرار الثامن) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثالثة

٣٠- توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الاول

تقديم المساعدة الانسانية الى اللاجئين في جيبوتي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قرارها ١٣٧/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦
المتعلق بتقديم المساعدة الانسانية الى اللاجئين في جيبوتي ، فضلا عن جميع
قراراتها السابقة المتعلقة بهذه المسألة ،

وقد نظرت في تقرير الامين العام عن تقديم المساعدة الانسانية الى
اللاجئين في جيبوتي (٣) ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما يعاني منه اللاجئون والمشردون في
ذلك البلد من مخنة تفاقمت بسبب الاثار المدمرة الناجمة عن الجفاف الطويل
الأمد ،

وإذ تدرك العبء الاجتماعي والاقتصادي الثقيل الواقع على عاتق حكومة
جيبوتي وشعبها نتيجة لوجود اللاجئين فيها ، وما ينجم عن ذلك من آثار على
التنمية والهيكل الأساسية للبلد ،

وإذ تقدر الجهود التي تبذلها حكومة جيبوتي بعزم واطراد لتلبية
احتياجات اللاجئين المتزايدة ، على الرغم من موارد الاقتصاد المتواضعة
وامكانياتها المحدودة ،

وإذ تلاحظ مع التقدير الخطوات التي تبذلها حكومة جيبوتي ، بالتعاون الوثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، لتنفيذ حلول مناسبة ودائمة لصالح اللاجئين في جيبوتي ،

وإذ تقدر المساعدة التي قدمتها الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات التطوعية ، إلى برامج اغاثة وتأهيل اللاجئين والمشردين في جيبوتي ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الانسانية إلى اللاجئين في جيبوتي ، وتقدر الجهود التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لابقاء حالة هؤلاء اللاجئين قيد الاستعراض المستمر ؛

٢ - ترحب بالخطوات التي تتخذها حكومة جيبوتي ، بالتعاون الوثيق مع المفوض السامي ، لتنفيذ حلول مناسبة ودائمة لصالح اللاجئين في جيبوتي ؛

٣ - تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، والوكالات التطوعية ، لمساعداتها لبرامج اغاثة وتأهيل اللاجئين والمشردين في جيبوتي ؛

٤ - تحث المفوض السامي على تكثيف جهوده من أجل التعبئة العاجلة للموارد اللازمة لتنفيذ حلول دائمة لصالح اللاجئين في جيبوتي ؛

٥ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، مواصلة دعم الجهود التي تبذلها حكومة جيبوتي بجلد ودأب لتلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين ولتنفيذ حلول دائمة فيما يتعلق بحالتهم ؛

٦ - ترحب من الأمين العام أن يقدم ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الثاني

تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٠/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٥٣/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ و ١٧٤/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٨٨/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٠٤/٣٩ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ و ١٣٣/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ١٣٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن مسألة تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال ،

وإذ تحيط علماً بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال (٣) ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام (٤) عن حالة اللاجئين في الصومال وفي البرنامج الشامل للمساعدة اللازمة لتمكين الصومال من مواجهة هذه الحالة ،

وإذ يساورها بالغ القلق للعبء الثقيل الذي يلقيه على كاهل الاقتصاد الصومالي الضعيف استمرار وجود أعداد كبيرة من اللاجئين ،

وإذ تدرك العبء الإضافي الذي يفرضه استمرار تدفق اللاجئين وما يترتب على ذلك من حاجة ماسة إلى تقديم المزيد من المساعدة الدولية ،

وإذ يساورها القلق إزاء حالات النقص المستمرة والخطيرة فيما يقدم من مساعدة غذائية ، مما أسفر عن فرض قيود شديدة على مخصصات الإعاشة ، وسوء تغذية ، ومشقة بالغة في مخيمات اللاجئين في الصومال ،

(٣) Add.1 و A/42/498

(٤) A/42/645

وإذ تدرك الضغط الذي لا يزال وجود اللاجئين يفرضه على الخدمات العامة ، ولاسيما ، التعليم والصحة والنقل والاتصالات وإمدادات المياه ،

وإذ تلاحظ مع القلق الاثر الضار لوجود اللاجئين على البيئة مما أدى إلى انتشار إجشاك الأجراف على نطاق واسع وتحت التربة ، وخطر انهيار الميزان الاقتصادي الضعيف أصلا ،

١ - تشني على الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للتقريرين المقدمين منهما ؛

٢ - تعرب عن تقديرها لحكومة الصومال لما تتخذه من تدابير لتوفير المساعدة المادية والانسانية للاجئين على الرغم من مواردها المحدودة وضعف اقتصادها ؛

٣ - تناشد الدول الاعضاء والمنظمات الدولية والوكالات التطوعية أن تقدم ، في حينه ، أقصى قدر من المساعدة المادية والمالية والتقنية لتمكين حكومة الصومال من تنفيذ المشاريع والأنشطة الواردة في تقرير الأمين العام ؛

٤ - تقر للنظر على وجه السرعة وبعين التأييد قائمة المشاريع الواردة في تقرير الأمين العام^(٥) كأساس لبرنامج عمل شامل ؛

٥ - توصي كذلك بأن تنظر حكومة الصومال ومنظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدولي ، على وجه السرعة ، وبعين التأييد ، في المقترحات المطروحة في الفقرات ٦٧ إلى ٦٩ من تقرير الأمين العام^(٤) ، مما يسهل تنفيذ برنامج العمل الموصى به في التقرير ؛

(٥) المرجع نفسه ، الفقرات ٥٥-٦٦ .

٦ - تطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يضمن ، على النحو المناسب ، التغطية الكافية لاحتياجات اللاجئين من الرعاية والإعالة والتأهيل ؛

٧ - تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بالدور القيادي في وضع تصورات للمشاريع المتملة باللاجئين ، وفي تنفيذ هذه المشاريع ورمدها ، وأن يقوم بدور في تعبئة الوسائل المالية والتقنية اللازمة ، بالتعاون الوثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والبنك الدولي ، وذلك على النحو الذي طلبه المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا^(٦) ؛

٨ - ترجو من المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وكذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأغذية العالمي أن تعد ، بالتشاور مع حكومة الصومال ، وشائق مشاريع تفصيلية لتنفيذ المشاريع والأنشطة المحددة في تقرير الأمين العام كخطوات ذات أولوية لوضع برنامج عمل شامل ؛

٩ - تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة للسفح السوداني ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التشاور مع حكومة الصومال بشأن أفضل الطرق التي يستطيع بها المجتمع الدولي مساعدة الصومال في حماية بيئته المتضررة وإصلاحها ؛

١٠ - تعترف بالدور الهام الذي تفضلع به المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق ببرامج رعاية اللاجئين وإعالتهم وتأهيلهم ، ولاسيما في مجال الأنشطة المتملة بالمشاريع الإنمائية الصغيرة وفي ميداني الصحة والزراعة ؛

(٦) انظر الوثيقة A/39/402 ، المرفق .

١١ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم أنشطة المنظمات غير الحكومية في الصومال ، المحلية منها والدولية ، في مجال تخطيط وتنفيذ مشاريع اللاجئين والأنشطة الانمائية المتصلة باللاجئين ؛

١٢ - ترجو من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومن مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي إبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨ بالتقدم المحرز ، كل في مجال مسؤوليته ، فيما يتعلق بالاحكام التي تعنيه من هذا القرار ؛

١٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم ، بالتشاور مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الثالث

تقديم المساعدة العاجلة إلى العائدين
بمحض ارادتهم وإلى المرشدين في تشاد

ان الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٤٠/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تقديم المساعدة العاجلة إلى العائدين بمحض ارادتهم وإلى المرشدين في تشاد ، وإلى جميع قراراتها السابقة المتعلقة بهذه المسألة ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الانسانية العاجلة إلى العائدين بمحض ارادتهم والمرشدين في تشاد (٧) ،

وإذ يساورها شديد القلق ازاء استمرار الجفاف وغزوات الجراد والضواري التي تزيد من خطورة الحالة الغذائية والصحية المزعزعة بالفعل في تشاد ،

وإدراكا منها لان العدد الكبير من العائدين بمحض ارادتهم ومن المشرّدين بسبب الحرب والجفاف في تشاد يمثل مشكلة خطيرة فيما يتعلق باندماجهم اجتماعيا ،

وإذ تضع في اعتبارها عودة الاشخاص المشرّدين بسبب الحرب والجفاف ، بأعداد كبيرة إلى قراهم الاصلية في الاقليم الشمالي لتشاد ،

وإذ تأخذ في اعتبارها النداءات المتعددة التي وجهتها حكومة تشاد للحصول على مساعدة دولية عاجلة لصالح العائدين بمحض ارادتهم والمشرّدين في تشاد ، من ضحايا الحرب والكوارث الطبيعية ،

١ - تؤيد النداءات التي وجهتها حكومة تشاد للحصول على مساعدة عاجلة من أجل العائدين بمحض ارادتهم والمشرّدين في تشاد ؛

٢ - تجدد نداءها إلى جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لتدعم ، عن طريق التبرع بسخاء ، الجهود التي تقوم بها حكومة تشاد لمساعدة وإعادة توطين العائدين بمحض ارادتهم والمشرّدين في تشاد ؛

٣ - تحيط علما مع الارتياح بالاجراءات التي اتخذتها مختلف هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة لتعبئة مساعدة انسانية عاجلة لصالح العائدين بمحض ارادتهم والمشرّدين في تشاد ؛

٤ - ترجو مرة أخرى من مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومن منسق عمليات الامم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث تعبئة مساعدة انسانية عاجلة لصالح العائدين بمحض ارادتهم والمشرّدين في تشاد ؛

٥ - تطلب من الامين العام أن يواصل جهوده لتعبئة مساعدة انسانية خاصة لإعادة توطين الاشخاص المشرّدين في الاقليم الشمالي لتشاد ؛

٦ - ترجو من الأمين العام أن يقدم ، بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنسق عمليات الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث ، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الرابع

حالة اللاجئين في السودان

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٣٩/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وإلى قراراتها السابقة الأخرى المتعلقة بحالة اللاجئين في السودان ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن حالة اللاجئين في السودان وتقرير البعثة المشتركة فيما بين الوكالات المرفق به (٨) ،

وإذ تقدر التدابير الهامة التي تتخذها حالياً حكومة السودان ، بغية توفير المأوى والحماية والغذاء والخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الإنسانية إلى عدد كبير جداً وثابت من اللاجئين في السودان ،

وإذ تدرك العبء الجسيم الواقع على كاهل شعب وحكومة السودان والتضحيات التي يبذلونها من أجل رعاية اللاجئين ، والحاجة إلى المساعدة الأولية الكافية لتمكينهم من مواصلة جهودهما لتقديم المساعدة إلى اللاجئين ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار الأثر الاجتماعي والاقتصادي الخطير الذي يخلفه وجود اللاجئين بأعداد ضخمة ، فضلاً عن نتائجه البعيدة المدى على تنمية البلد وأمنه واستقراره ،

وإذ تعرب عن تقديرها للمساعدة التي تقدمها الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية دعماً لبرنامج اللاجئين في السودان ،

وإذ تفع في اعتبارها النتائج والتوصيات التي توصلت إليها البعثة المشتركة فيما بين الوكالات إلى السودان ، والتي قُدم بشأنها تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، ولا سيما الاقتراح الداعي إلى قيام المجتمع الدولي باكتشاف نهج جديدة وفعالة تكفل تقاسم عبء معالجة مسألة اللاجئين بصورة أكثر انصافاً (٩) ،

وإذ تدرك الحاجة إلى النظر في مشاريع التنمية المتملة باللاجئين داخل نطاق الخطط الإنمائية المحلية والوطنية ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٣٩/٤١ (٨) وترحب بتقرير البعثة المشتركة فيما بين الوكالات المرفق به ؛

٢ - تشني على التدابير التي تتخذها حالياً حكومة السودان لتقديم المساعدة المادية والإنسانية إلى اللاجئين ، على الرغم من آثار الجفاف والحالة الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها ، وتؤكد الحاجة إلى توفير موارد إضافية للتخفيف من أثر وجود اللاجئين على اقتصاد هذا البلد الذي هو من أقل البلدان نمواً ؛

٣ - تعرب عن تقديرها للأمين العام ، ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وللبلدان المانحة ، وللمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، لجهودهم من أجل تقديم المساعدة إلى اللاجئين في السودان ؛

٤ - تعرب عن شديد قلقها إزاء الاثار الخطيرة والبعيدة المدى التي يخلّفها وجود اللاجئين بأعداد كبيرة في البلد على أمنه واستقراره وتنميته ، كما هو موضح في تقارير البعثة المشتركة فيما بين الوكالات ؛

(٩) انظر A/41/264 ، المرفق ، الفقرة ٥٣ .

٥ - تعرب أيضا عن شديد قلقها إزاء تقلص الموارد المتاحة لبرامج اللاجئين في السودان وإزاء الآثار الخطيرة لهذه الحالة على قدرة البلد على مواصلة امتداده اللاجئين وتقديم المساعدة إليهم ؛

٦ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، لدى إجراء المتابعة بشأن تقارير البعثات المشتركة بين الوكالات ومواصلة إدماج المعونة الإنمائية مع المعونة المقدمة إلى اللاجئين ، باتخاذ خطوات ملموسة ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، للتبكير بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات لعام ١٩٨٧ (٨) ؛

٧ - ترجو أيضا من الأمين العام تعبئة ما يلزم من المساعدة المالية والمادية لتنفيذ الكامل للمشاريع الجارية في المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين ؛

٨ - تناشد الدول الاعضاء ، والاجهزة والمنظمات والهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، والمؤسسات المالية الدولية ، تزويد حكومة السودان بالموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع المساعدة الإنمائية في المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين ؛

٩ - ترجو من المفوض السامي مواصلة التنسيق مع الوكالات المتخصصة المعنية بغية تدعيم وتأمين استمرار تقديم الخدمات الاساسية للاجئين في مستوطناتهم ؛

١٠ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الخامس

توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

ان الجمعية العامة ،

إذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٩/١٩٨٧ المؤرخ في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ بشأن توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ،

١ - تقرر أن تزيد عدد أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، من واحد وأربعين عضواً الى ثلاثة وأربعين عضواً ؛

٢ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينتخب العضوين الإضافيين في دورته العادية الأولى في عام ١٩٨٨ ؛

٣ - تلاحظ مع الارتياح أن اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي بدأت تنظر في إيجاد طرق ووسائل لتحسين امكانيات مشاركة المراقبين بصورة فعالة ، في أعمالها .

مشروع القرار السادس

الذكرى الأربعون للإعلان العالمي لحقوق الانسان

ان الجمعية العامة ،

إذ ترى أن سنة ١٩٨٨ توافق الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الانسان (١٠) الذي ، إذ وضع ليكون المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه الشعوب والأمم كافة والذي وفر الأساس لوضع العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان (١١) ، فإنه كان وما زال بحق مصدر إلهام أساسي للجهود الوطنية والدولية لحماية وتعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية ،

(١٠) القرار ٣١٧ ألف (د - ٣) .

(١١) انظر القرار ٣٣٠٠ ألف (د - ٢١) ، المرفق .

وإذ تشير في هذا الصدد إلى قرارها ٢١٧ ألف (د - ٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، الذي أصدرت بمقتضاه رسمياً الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والى قرارها ١٦٩/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن الاحتفال بالذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان ، والقرار ٥٧/٣٨ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان ، والى قرارها ١٥٠/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر بشأن الذكرى الاربعين للاعلان ،

وإذ هي مقتنعة بضرورة الاستمرار في تشجيع مراعاة حقوق الانسان والتمتع بها على الصعيد العالمي ، مما يساهم في قيام علاقات سلمية ودية بين الدول ،

وإذ تشير إلى ما قرره في قرارها ١٥٠/٤١ بأن تحتفل في عام ١٩٨٨ بالذكرى الاربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

١ - تقرر أن يستخدم الاحتفال في عام ١٩٨٨ بالذكرى الاربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان بمناسبة لابراز المنجزات التي حققتها الامم المتحدة في جهودها من أجل تعزيز وحماية حقوق الانسان على الصعيد العالمي ، وتجديد التزام المنظمة في هذا المجال وتشجيع الدول الاعضاء على كفالة تعزيز وحماية الحقوق المنصوص عليها في الاعلان العالمي ؛

٢ - تدعو مرة أخرى الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية والمنظمات غير الحكومية الى اتخاذ تدابير مناسبة ، كتلك الواردة في مرفق القرار ١٥٠/٤١ ، وأن تدعم الانشطة الملائمة التي تستهدف التشجيع على تعزيز مراعاة الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتمتع بها ، على الصعيد العالمي ؛

٣ - تحث الامين العام على تنفيذ الانشطة المشار اليها في مرفق القرار ١٥٠/٤١ لضمان نجاح الانشطة التذكارية المتعلقة بالذكرى الاربعين للاعلان العالمي ؛

٤ - تكرر تأكيد طلبها من إدارة شؤون الاعلام في الامانة العامة أن تنشر معلومات عامة ومواد إذاعية وسمعية - بصرية مناسبة تستهدف استرعاء الانتباه إلى الاعلان العالمي والدور الذي تضطلع به الامم المتحدة والاعمال التي تقوم بها لضمان التمتع الفعّال بحقوق الانسان والحريات الاساسية والتأكيد على أهمية ذلك ؛

- ٥ - تحث إدارة بريد الأمم المتحدة على إيلاء اهتمام خاص لإصدار طوابع بريدية تذكارية بمناسبة الذكرى الأربعين للإعلان العالمي ؛
- ٦ - تؤكد قرارها بأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون "الذكرى الأربعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان" ؛
- ٧ - تؤكد كذلك قرارها بتخصيم جلسة عامة واحدة خلال دورتها الثالثة والأربعين للاحتفال بالذكرى الأربعين للإعلان العالمي التي توافق ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وترجو من الأمين العام اجراء الاستعدادات اللازمة لبرنامج تلك الجلسة ؛
- ٨ - تشجع الحكومات التي باستطاعتها أن تضم الى وفودها المشتركة في الجلسة العامة التذكارية للجمعية العامة المذكورة أعلاه أشخاصا من بلد كل منها ممن كانت لهم صلة بصياغة الاعلان العالمي ، على أن تفعل ذلك .

مشروع القرار السابع

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين في ملاوي

إن الجمعية العامة ،

وقد استمعت إلى تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المتعلق بحالة اللاجئين في ملاوي ،

وإذ تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها حكومة ملاوي في توفير الملجأ والمأوى لآلاف اللاجئين والمشردين ،

وإذ تدرك النتائج المترتبة عن العبء الاجتماعي والاقتصادي الواقع على عاتق ملاوي حكومة وشعبا نتيجة تدفق اللاجئين والمشردين وما ينجم عن ذلك من آثار على التنمية الوطنية والبنية الأساسية في ذلك البلد ،

وإذ تلاحظ مع التقدير الاجراءات التي اتخذتها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الانسانية الاخرى في إنشاء برنامج للطوارئ لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين في ملاوي ،

وإذ تلاحظ أن فريقا مشتركا بين وكالات الامم المتحدة يقوم حاليا بزيارة ملاوي لكي يناقش مع حكومتها الطرق والوسائل الكفيلة بدعم قدرتها على تحمل العبء المفروض على اقتصادها ومواردها الحيوية وخدماتها العامة بسبب وجود اللاجئين والمشردين ، وإعداد برنامج مساعدة شامل يتضمن ما يتصل باللاجئين من احتياجات انسانية وانمائية على السواء تمهيدا لطرحة في النهاية على المجتمع الدولي ،

١ - تشني على مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي لعمليهما الذي جاء في وقته بإيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى ملاوي للتأكد من الاحتياجات وحجم المساعدة المطلوبة للاجئين والمشردين في ملاوي ؛

٢ - ترجو من الامين العام أن يعمل ، في تعاون وثيق مع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، على كفالة أوسع تعميم ممكن لتقرير البعثة المشتركة بين الوكالات بحيث يمل إلى جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات التطوعية ذات الملة ؛

٣ - ترجو أيضا من الامين العام أن يعمل ، في تعاون وثيق مع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، على حشد المساعدة الدولية وتوجيه نداء دولي للحصول على مساهمات سخية للمشاريع والبرامج الموصى بها في تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات ؛

٤ - تناشد الدول الاعضاء ومفوض الامم المتحدة السامي والمنظمات المعنية بالامم المتحدة والوكالات التطوعية تقديم أقصى قدر من المساعدة المالية والمادية إلى حكومة ملاوي في جهودها لتوفير المأوى والأغذية والخدمات الاخرى إلى العدد المتزايد من اللاجئين والمشردين في ذلك البلد ؛

٥ - ترجو من الامين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الاولى في عام ١٩٨٨ وإلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الثامن

حالة اتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها

إن الجمعية العامة ،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٤٣/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ،
و ١٤٧/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تشير أيضا إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ١٨/١٩٨٦ المؤرخ في
١٠ آذار/مارس ١٩٨٦ (١٣) ، و ٣٥/١٩٨٧ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٧ (١٣) ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٦٠ ألف (د - ٣) المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر
١٩٤٨ ، الذي وافقت بمقتضاه على اتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها ،
واقترحت التوقيع أو التصديق عليها أو الانضمام إليها ،

وإذ تؤكد من جديد اقتناعها بأن إبادة الاجناس هي جريمة بمقتضى القانون
الدولي ، تتعارض مع روح وأهداف الأمم المتحدة ،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام (١٤) :

١ - تدين مرة أخرى بشدة جريمة إبادة الاجناس ،

(١٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٦ ، الملحق
رقم ٢ (E/1986/22) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(١٣) المرجع نفسه ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ٥ (E/1987/18) ، الفصل الثاني ،
الفرع ألف .

(١٤) A/42/391

- ٢ - تؤكد من جديد ضرورة التعاون الدولي من أجل تحرير البشرية من هذه الجريمة الشنيعة ؛
- ٣ - تحيط علما مع الارتياح بأن دولا كثيرة قد صدقت على اتفاقية لمنع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها أو انضمت إليها ؛
- ٤ - تعرب عن اقتناعها بأن تنفيذ أحكام الاتفاقية من جانب جميع الدول هو أمر ضروري لمنع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها ؛
- ٥ - تحث الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية على أن تقوم ، دون مزيد من الإبطاء ، بالتصديق عليها أو الانضمام إليها ؛
- ٦ - تدعو الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين تقريرا عن حالة الاتفاقية .
